اوردت هذه اللمحة عن نتائج استقصاء لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين ورفض اللاجئين قبول مشروعها بشكل عام ، لان نتائج البحث في هذه الدراسة ابرزت بشكل بارز ان المعاناة النفسية للجوء واثر اللجوء النفسي على اللاجيء ، كانت من اهم المشاكل واكثرها حدة عند طلبة معهد تدريب عمان وهم ابناء اللاجئين في المخيمات كما سيتضح ذلك في فصل تحليل النتائج .

ومن هذه الامثال وغيرها التي اوردناها على سبيل المثال نرى انه من الخطأ علميا الاعتقاد بان حالة التوتر لا توجد الا عندما تكون هناك عمليات عسكرية او حوادث على الحدود او عداوات سياسية تتصدر اخبارها عناوين الصحف العالمية ، ومع ان هناك فارقا في الدرجة ، فان هناك توترا مستمرا في هذه المنطقة الحساسة ، وهو امر يبعث على القلق الدائم ...وينبغي التأكيد مرة اخرى بان رغبة اللاجئين في العودة الى وطنهم رغبة مستمرة لا تخمد .. وجدير بالذكر ان الاجابة على سؤال رقم **٣ ص** في الاستبيان وهو « هل لديك حلول تقترحها لحل بعض هذه المشكلات ؟ » ، كانت معظمها تقول ان الحل الوحيدهوالعودة الى فلسطين . مع انه قد مر حوالي ٢٠ عاما على الهجرة وما زال الحنين الىالوطن قائما ، والاصرار على العودة ثابتا مع ان الاشخاص الذين اجابوا عن هذا السؤال هم من ابناء وحتى من احفاد اللاجئين الذين لم يروا فلسطين ، بل تمسكوا بها واحسوها من خلال تمسك ابائهم واجدادهم بها . وهذا يطابق تعليق السيد لابويس في تقريره السنوي للعام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ المذكور سابقا . غير انه ما دام اللاجيء لا يشعر بان هناك خطوات محسوسة تهدف الى اشباع هذا الشوق الى الوطن ، سواء بمنحه خيارا بين العودة او التعويض المنصوص عليه في الفقرة ١١ من القرار رقم (١٩٤ — ٣) الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، او عن طريق حل اخر يقبله جميع ذوي الشأن ، فان المهمة الطويلة المدى المسندة الى الوكالة ستبرهن على انها غير قابلة للتحقيق .... ومن السهل ان نفهم لم ادت رغبتهم في العودة الى ديارهم الى جعل اي تقدم واسع النطاق في مهمة الوكالة البعيدة المدى امرا مستحيلا ، الا وهي مهمة تحقيق (دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الادنى) (٣٤) . كما ان اثار هذا الوضع السيكولوجية على اللاجيء قد تشكل قوة احباطية مضادة لقبول اي حلول يشعر اللاجيء انها مؤقتة او مخدرة لا تؤدي الى هدفه المنشود .

وكما اعلن مدير وكالة الاغاثة ان المشكلة كامنة في دائرة السياسة وفي العواطف الانسانية العميقة التأصل ، وليست كامنة في مجال الاقتصاد . وتستطيع وكالة الاغاثة والتشغيل بكل تأكيد تمكين بضع مئات من اللاجئين من ان يصبحوا قادرين على اعالة انفسهم في كل سنة ، وذلك عن طريق مشروعات صغيرة للتنمية الزراعية ، ومنح لانشاء صناعات صغيرة ، وما الى هذا ، ولكنها لن تستطيع ان تتغلب على كون اللاجئين في مجموعهم يصرون على الاختيار الذي نص عليه لهم في قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ — وهو العودة الى ديارهم او التعويض . ومع انعدام هذا الاختيار ، فانهم يعارضون بمرارة كل ما يحمل شبهة اسكانهم في مكان اخر .

والرجال المسؤولون في الحكومات التي تستضيف اللاجئين ، مع استثناء قلة قليلة ، يعلنون تأييدهم للاجئين في موقفهم ، ويعارضون مشروعات التوطين الواسعة النطاق. ومن ناحية اخرى ، ففي موضوع اعادة اللاجئين او تعويضهم لم تتخذ حكومة اسرائيل اي اجراء ايجابي (٣٥) .

وقد اكد المديرون المتعاقبون لوكالة الغوث في تقاريرهم السنوية الاخفاق الكامل لجميع محاولات توطين اللاجئين . وفي التقرير السنوي عن عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ قال